



دليل المكلف

بشأن ضريبة الأرباح الرأسمالية



معرض الأمم

04	الغرض من هذا الدليل	1
04	كيفية استخدام هذا الدليل	2
04	إخلاء المسؤولية	3
07	تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية في دولة قطر	4
07	الإطار القانوني والحوكمة	4.1
07	نطاق تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية	4.2
13	سعر ضريبة الأرباح الرأسمالية	5
13	الإعفاءات الضريبية المرتبطة بالأرباح الرأسمالية الناشئة عن إعادة الهيكلة الشركات	6
13	نطاق الإعفاء الضريبي	6.1
14	شروط الاستفادة من إعفاء الأرباح الرأسمالية لإعادة هيكلة الشركات	6.2
15	متطلبات الأمتثال بعد تنفيذ المعاملة	6.3
17	إجراءات التقديم والموافقة على طلب الإعفاء الضريبي	6.4
18	المستندات الداعمة الخاصة بإعفاء الأرباح الرأسمالية لإعادة هيكلة الشركات	6.5
19	أحكام خاصة عن مجموعات الكيانات المتعددة الجنسيات	6.6
19	التقييم لأغراض ضريبة الأرباح الرأسمالية	7
19	المصطلحات الرئيسية الخاصة بالتقييم	7.1
20	القيمة العادلة	7.2
24	المعاملات بين الأطراف ذات العلاقة	7.3

مقدمة

25	آلية احتساب الأرباح الرأسمالية ⁸	8
25	الأصول غير القابلة للاستهلاك	8.1
27	الأصول القابلة للاستهلاك	8.2
28	العقارات المملوكة لغير المقيمين	8.3
28	الأسهم/ حصص الملكية	8.4
30	الإقرارات والالتزامات الإدارية الأخرى	9
30	الإقرار عن الأرباح الرأسمالية	9.1
30	تقديم إقرار ضريبي مستقل عن الأرباح الرأسمالية إلى الهيئة العامة للضرائب	9.2
30	نموذج ما قبل تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية	9.3
32	تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية والالتزامات المتعلقة بالسداد	9.4
32	تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية - للمكلفين والمعاملات المعفية من الضريبة	9.5
33	المسؤولية المشتركة	9.6
33	المستندات الداعمة لإقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية	9.7
33	التأخير في تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية أو سداد الضريبة المستحقة	9.8
34	شهادة عدم الممانعة (NOC)	9.9
35	الإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية بموجب اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	10
35	معلومات الاتصال	11
36	الملحق (أ)	12

◆ | 1 الغرض من هذا الدليل

يهدف هذا الدليل إلى تقديم الإرشادات للمكلفين فيما يتعلق بضريبة الأرباح الرأسمالية بموجب قانون الضريبة على الدخل رقم (24) لسنة 2018 والمعدل بقانون رقم (11) لسنة 2022 (المشار إليه بـ "قانون الضريبة على الدخل")، ولائحة التنفيذية الصادرة بموجب القانون رقم (24) لسنة 2018 والمعدلة بقرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2023 (المشار إليها بـ "اللائحة التنفيذية")، بالإضافة إلى القرارات السارية ذات الصلة.

◆ | 2 كيفية استخدام هذا الدليل

يوضح هذا الدليل كيفية احتساب ضريبة الأرباح الرأسمالية وتطبيقها بموجب قانون الضريبة على الدخل واللائحة التنفيذية.

◆ | 3 إخلاء المسؤولية

إن هذه المعلومات الواردة في هذا الدليل تُقدَّم لأغراض الإرشاد العام فقط، ولا يجب اعتبارها على أنها استشارة قانونية أو ضريبية. ولا تُعد هذه المعلومات التزاماً قانونياً على الهيئة العامة للضرائب (المشار إليها بـ "الهيئة") أو لأي جهة حكومية أخرى. تعكس المعلومات الواردة في هذه الوثيقة تفسيراً لأحكام قانون الضريبة على الدخل واللائحة التنفيذية والقرارات السارية حتى تاريخ النشر.

لا يُقصد من هذا الدليل أن يكون مرجعاً شاملاً بطبيعته، كما أنه لا يقدم إجابات قطعية في جميع الحالات. وإنما يهدف إلى توضيح المفاهيم ومساعدة القارئ على فهم التزاماته الضريبية والامتثال فيما يتعلق بالأرباح الرأسمالية في دولة قطر. ولا يقوم هذا الدليل بإلغاء أو تعديل أو استبدال أي أحكام أو متطلبات منصوص عليها في قانون الضريبة على الدخل أو اللائحة التنفيذية أو القرارات السارية ذات الصلة، ويجب على كل شخص أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة به عند تطبيقه.

تسري /تطبق أي تعديلات مستقبلية تطراً على قانون الضريبة على الدخل أو اللائحة التنفيذية أو القرارات ذات الصلة، والتي تؤثر على ضريبة الأرباح الرأسمالية أو على التزامات الامتثال والافصاح المتعلقة بها على ما ورد في هذا الدليل.

وعند تطبيق الإجراءات الضريبية والإرشادية في دولة قطر، يجب أخذ في الاعتبار أثر أي تشريعات، لوائح وأحكام قضائية وإجراءات تنفيذية لاحقة.

قد يخضع هذا الدليل للتحديث أو التعديل دون إشعار مسبق.

تعريف المصطلحات

الربح الرأسمالي: الربح المتحقق من التصرف في الأصل.

ضريبة الأرباح الرأسمالية: هي الضريبة على الدخل المفروضة على الأرباح الناتجة عن التصرف في الأصل.

المكلف: كل شخص طبيعي أو معنوي أو كيان آخر، يكون مُلزماً بدفع الضريبة، أو القيام بالواجبات الضريبية الأخرى التي ينص عليها قانون الضريبة على الدخل واللائحة التنفيذية والقرارات السارية ذات الصلة.

الكيان المستهدف: شركة مسجلة في دولة قطر، والتي يخضع هيكل ملكيتها للتغيير نتيجة نقل أو بيع أو إعادة تنظيم حصص المساهمين فيها.

الكيانات المتعددة الجنسيات: شركة تمتلك أو تسيطر على الإنتاج أو الخدمات أو الأصول في أكثر من دولة، وتعمل عادةً من خلال فروع أو شركات تابعة، وتخضع للأنظمة الضريبية والتنظيمية الدولية.

الأصل: مفرد الأصول - وهي جميع الأصول، المادية وغير المادية، المنقولة وغير المنقولة، الواقعة في دولة قطر، باستثناء الأصول المستخدمة لأغراض شخصية والأسهم المتداولة.

الأصل المادي: الأصل الذي له وجود مادي ملموس مثل العقارات أو الآلات أو المعدات المستخدمة في الأنشطة التجارية.

الأصل غير المادي: الأصل الذي ليس له وجود مادي مثل براءة الاختراع أو العلامة التجارية أو الشهرة التجارية أو البرمجيات، والذي يحمل قيمة مالية ويمكن استخدامه في الأنشطة التجارية.

التكلفة التاريخية: التكلفة التي تم تكبدها عند شراء الأصل، وتشمل عمولات الوكلاء، ورسوم التقييم، ورسوم التحويل، وأي إضافات لاحقة على الأصل، مطروحًا منها أي مبالغ تم السماح بخصمها ضريبياً سابقاً.

التصرف: هو العمل القانوني الناقل للملكية بموجب البيع أو النقل أو الإلغاء أو تعديل الحق أو التنازل عنه. ويُعتبر الأصل قد تم التصرف فيه عند استيفاء جميع المتطلبات القانونية المتعلقة بهذا التصرف، إن وُجدت.

الممتلكات غير المنقولة: العقارات والعقارات بالتخصيص والأموال العقارية، وشمل ذلك الحقوق في المدفوعات مقابل استغلال الثروات الطبيعية ومواردها أو الحقوق المرتبطة بذلك و/أو المباني الواقعة في دولة قطر.

الأصول المستخدمة لأغراض شخصية: الأصول المحتفظ بها لاستخدام أو الاستهلاك الشخصي (مثل: المنازل، السيارات، الأثاث، المجوهرات، والمقتنيات الأخرى)، والتي لم يتم اقتناؤها أو استخدامها لأغراض تجارية أو لإنتاج دخل أو للاستثمار.

قيمة المقابل/العائدات: المبلغ الذي تم الحصول عليه أو المستحق نتيجة التصرف في أصل، مطروحًا منه أي مبلغ سبق تضمينه في الدخل الإجمالي سابقاً.

المنافسة الكاملة: مبدأ تُسجّل بموجبه المعاملات بين كيانات مترابطة بالرجوع إلى الشروط التي كان من الممكن الحصول عليها بين مشاريع مستقلة في معاملات مماثلة، وفي ظل ظروف مماثلة.

المشروع: القيام بأي أعمال تحقق دخلاً أو ربحاً.

المشروع القطري: مشروع يديره مقيم في الدولة.

الضريبة الأجنبية: ضريبة على الدخل التي تم سدادها لدولة أجنبية.

المنشأة الدائمة: مكان ثابت للأعمال يباشر من خلاله مشروع الأعمال كلياً أو جزئياً.

المقيم: كل شخص طبيعي لديه في الدولة مسكن دائم متوفر له، أو أقام في دولة قطر بصفة متواصلة أو متقطعة أكثر من (183) يوماً في السنة، أو يحمل الجنسية القطرية، وأي كيان يوجد مكان تأسيسه في الدولة، بشرط أن يكون المكان الرئيسي والفعلي لإدارته وقيادته في الدولة.

غير المقيم: كل شخص طبيعي أو معنوي لا يكون مركز مصالحه الحيوية في دولة قطر ولا يزاول نشاطه من خلال منشأة دائمة خاضعة للضريبة على الدخل المتحقق من مصادر داخل دولة قطر.

الأطراف ذات العلاقة: أي كيان أو شخص له سيطرة مباشرة أو غير مباشرة أو تأثير على القرارات المالية أو التشغيلية لكيان آخر، ويشمل ذلك الشركات الأم، الشركات التابعة، أو الأشخاص الطبيعيين الذين لهم نفوذ ملكية أو إداري كبير.

صافي القيمة الدفترية: قيمة تكلفة الأصل بعد خصم قيمة الإستهلاك التراكمي وأي مخصصات انخفاض في قيمة الأصل.

◆ 4 | تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية في دولة قطر

4.1 | الإطار القانوني والحوكمة

يتم إدارة ضريبة الأرباح الرأسمالية في دولة قطر من قبل الهيئة العامة للضرائب، وتخضع لأحكام قانون الضريبة على الدخل، واللائحة التنفيذية، والقرارات السارية ذات الصلة الصادرة عنها.

4.2 | نطاق تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية

4.2.1 | المعاملات الخاضعة للضريبة

يُعد التصرف في أي من الأصول التالية معاملات خاضعة لضريبة الأرباح الرأسمالية:

i. التصرف في الأسهم أو غيرها من حقوق الملكية في الشركات المقيمة أو المسجلة في دولة قطر؛

ii. التصرف في الأسهم أو غيرها من حقوق الملكية في الشركات المدرجة في أسواق قطر المالية؛

iii. التصرف في العقارات الكائنة في دولة قطر والمستخدمة في مزاوله نشاط تجاري خاضع للضريبة؛

iv. التصرف في العقارات الكائنة خارج دولة قطر من قبل مشروع قطري، بشرط ألا يزاول المشروع القطري نشاطًا تجاريًا في الدولة الأجنبية من خلال منشأة دائمة وألا يكون خاضعًا للضريبة في تلك الدولة الأجنبية؛

v. بيع أو أي تصرف آخر في الأصول المادية أو غير المادية المرتبطة بنشاط تجاري يُمارس داخل دولة قطر.

لمعرفة المزيد من التفاصيل حول كيفية احتساب ضريبة الأرباح الرأسمالية المرتبطة بالحالات الخاضعة للضريبة، يُرجى الرجوع إلى **القسم 8 أدناه**.

المثال الأول

تمتلك شركة Global Ltd، وهي شركة غير مقيمة في دولة قطر، نسبة 30% من حصص شركة ذات مسؤولية محدودة في دولة قطر - شركة ABC LLC. في سنة 2025، قررت شركة Global Ltd بيع كامل حصتها في شركة ABC LLC لمستثمر أجنبي آخر.

هل تخضع هذه المعاملة لضريبة الأرباح الرأسمالية في دولة قطر؟

نظراً لأن شركة ABC LLC شركة مقيمة ومسجلة في دولة قطر، فإن عملية التصرف في حصتها من قبل شركة Global Ltd، تعتبر من المعاملات الخاضعة لضريبة الأرباح الرأسمالية في دولة قطر.

المثال الثاني

تمتلك شركة تصنيع مسجلة في دولة قطر آلة صناعية كبيرة تُستخدم ضمن خط الإنتاج. بعد عدة سنوات من الاستخدام، قررت الشركة بيع الآلة إلى شركة أخرى مسجلة في دولة قطر.

هل تخضع هذه المعاملة لضريبة الأرباح الرأسمالية في دولة قطر؟

نظراً لأن بيع الآلة يُعتبر تصرفاً في أصل مادي يرتبط مباشرةً بالنشاط التجاري للشركة المقيمة والمسجلة في قطر، فإن هذا التصرف يُعد من المعاملات الخاضعة لضريبة الأرباح الرأسمالية في دولة قطر.

المثال الثالث

السيد أحمد هو شخص طبيعي مقيم في دولة قطر، ويمتلك مركبة شخصية ومجموعة من المجوهرات ومنزلاً خاصاً يقيم فيه مع عائلته. ولا تستخدم أي من هذه الأصول في أي نشاط تجاري، كما لا تحتفظ بها لأغراض استثمارية أو لأغراض تجارية.

قرر السيد أحمد بيع جميع هذه الأصول.

هل تخضع هذه المعاملة لضريبة الأرباح الرأسمالية في دولة قطر؟

لا يعتبر بيع الأصول الشخصية التي لا تستخدم في الأنشطة التجارية ولا تحتفظ بها لأغراض استثمارية من المعاملات الخاضعة لضريبة الأرباح الرأسمالية في دولة قطر.

4.2.2 | المعاملات المعفية من الضريبة

مع مراعاة اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي التي وقعت عليها دولة قطر ودخلت حيز النفاذ، تُعفى الأرباح الرأسمالية الناشئة عن المعاملات التالية من الضريبة على الدخل أو ضريبة الأرباح الرأسمالية بدولة قطر في الحالات²:

- i. يبيع أو التصرف في العقارات أو الأوراق المالية من قبل شخص طبيعي، بشرط ألا تكون الأصول المتصرف فيها جزءاً من نشاط تجاري خاضع للضريبة.
 - ii. الأرباح الناشئة عن إعادة تقييم أصول الشركة عند تقديمها كحصة عينية نظير الإسهام في رأس مال شركة مساهمة مقيمة في دولة قطر، بشرط أن تكون الأسهم المقابلة للحصة العينية إسمية، وألا يتم التصرف في تلك الأسهم قبل مضي خمس سنوات من تاريخ إعادة التقييم.
- ملاحظة:** في حال تم بيع الأسهم خلال فترة الخمس سنوات، فإن الربح الناتج عن إعادة تقييم أصول الشركة يُصبح خاضعاً للضريبة في سنة إعادة التقييم. يرجى الرجوع إلى القسم (6) لمزيد من التفاصيل المتعلقة بالإعفاءات من ضريبة الأرباح الرأسمالية المرتبطة بإعادة تقييم الأصول التي تتم في إطار عمليات إعادة الهيكلة داخل المجموعة الواحدة.
- iii. الأرباح الرأسمالية التي يحققها مشروع قطري نتيجة بيع أو التصرف في أيٍّ مما يلي:
 - أ. ممتلكات غير منقولة موجودة في الخارج.
 - ب. ممتلكات منقولة تشكل جزءاً من ممتلكات منشأة دائمة يملكها المشروع القطري خارج دولة قطر.
 - ج. أسهم أو حصص أو حقوق أخرى أجنبية.

ملاحظة: للاستفادة من الإعفاء، يجب على المشروع القطري ما يلي:

1. سداد ضريبة الأرباح الرأسمالية خارج الدولة.
 2. استيفاء متطلبات ممارسة نشاطاً جوهرياً، المنصوص عليها في قانون الضريبة على الدخل واللائحة التنفيذية.
- لمزيد من التفاصيل حول متطلبات النشاط الجوهري بموجب قانون الضريبة على الدخل واللائحة التنفيذية، يرجى الرجوع إلى الملحق (ب) من هذا الدليل.
- iv. حصة المستثمر غير القطري في الأرباح الناتجة من تداول جميع الأوراق المالية، بما في ذلك وحدات صناديق الاستثمار المدرجة للتداول في الأسواق المالية في دولة قطر.
 - v. الأرباح الناتجة عن بيع حصة القطري أو مواطني دول مجلس التعاون المقيمين في الدولة.

² المادة رقم (4) من قانون الضريبة على الدخل و المادة (2) من اللائحة التنفيذية

المثال الرابع

تمتلك شركة AI Holdings (وهي شركة مقيمة في قطر)، منشأة دائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة وتخضع للضريبة بموجب احكام قانون الضرائب الإماراتي. تملك هذه المنشأة الدائمة مستودعًا وعدداً من مركبات النقل تُستخدم في الأنشطة التجارية الخاصة بها. بعد عدة سنوات، قررت شركة AI Holding بيع المستودع والمركبات الخاصة بالمنشأة الدائمة إلى شركة خدمات لوجستية أخرى في دولة الإمارات.

هل تخضع هذه المعاملة لضريبة الأرباح الرأسمالية في دولة قطر؟

وفقاً للمادة (4) من قانون الضريبة على الدخل، تُعفى الأرباح الرأسمالية المتحققة من التصرف في الممتلكات غير المنقولة الموجودة خارج دولة قطر والممتلكات المنقولة التي تُشكل جزءاً من ممتلكات المنشأة الدائمة في المشروع القطري خارج دولة قطر من الضريبة في الدولة، شريطة أن يكون المشروع القطري خاضعاً للضريبة في الدولة الأجنبية عن الأرباح الرأسمالية المتحققة من التصرف في هذه الأصول، وأن يستوفي متطلبات النشاط الجوهري المنصوص عليها في المادة (34/4 مكرر) من قانون الضريبة على الدخل.

وبناءً على ذلك، فإن أي أرباح ناتجة عن التصرف في المستودع أو مركبات النقل تعفى من الضريبة في دولة قطر إذا تم استيفاء جميع الشروط التالية:

- تُعتبر شركة AI Holdings مشروعاً قِطرياً لأغراض قانون الضريبة على الدخل؛ و
- أن تكون الأصول المباعة أو التي تم التصرف فيها (المستودع والمركبات) تابعة للمنشأة الدائمة لشركة AI Holdings في دولة الإمارات، وتخضع للضريبة هناك؛ و
- أن تستوفي شركة AI Holdings متطلبات النشاط الجوهري وفقاً للمادة (34/4 مكرر) من قانون الضريبة على الدخل.

المثال الخامس

يملك المشروع القطري، شركة AAC، مبنى إدارياً يقع في مدينة الدوحة في دولة قطر. بعد عدة سنوات، قررت شركة AAC بيع المبنى.

هل تخضع هذه المعاملة لضريبة الأرباح الرأسمالية في دولة قطر؟

نظراً لأن مبنى الإداري يقع داخل دولة قطر، فإن الإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية لا ينطبق في هذه الحالة. وعليه، فإن التصرف في هذا المبنى يُعد من المعاملات الخاضعة لضريبة الأرباح الرأسمالية في دولة قطر.

4.2.3 | خضوع عمليات الإندماج والاستحواذ والتقسيم للضريبة

تخضع الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في أسهم و حصص الشركات المقيمة في دولة قطر في إطار عمليات الإندماج أو التقسيم ضمن الدخل الخاضع للضريبة ، باستثناء الحالات التي تستوفي المنصوص عليها في القرار الوزاري [رقم (3) لسنة 2026 بشأن الميزة الضريبية المرتبطة بالأرباح الرأسمالية الناشئة عن إعادة الهيكلة للشركات وفي حال استيفاء هذه الشروط تُعامل معاملة إعادة هيكلة مؤهلة للإعفاء الضريبي (خاصة بإعادة الهيكلة للشركات ضمن المجموعة الواحدة).

لمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى القسمين 4.2.2 و 6 من هذا الدليل.

4.2.4 | تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية على غير المقيمين

تُطبّق ضريبة الأرباح الرأسمالية بشكل مماثل على غير المقيمين. أي يخضع للضريبة في دولة قطر كل شخص طبيعي أو معنوي غير مقيم يحقق دخلاً ناتجاً من بيع أو التصرف في حصص شركة مسجلة في الدولة، أو من التصرف في أصول تقع داخل الدولة وتشكل جزءاً من نشاطه التجاري الخاضع للضريبة فيها.

ومع ذلك، قد يعفى هذا الدخل من الضريبة في حال وجود اتفاقية سارية لتجنب الازدواج الضريبي بين دولة قطر والدولة التي يقيم فيها الشخص الطبيعي أو المعنوي غير المقيم في حال اسندت الاتفاقية حق تحصيل الضريبة لبلد الإقامة. لمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى القسم 10 من هذا الدليل.

³المادة (4) من قانون الضريبة على الدخل و المادة (4) من اللائحة التنفيذية

لمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى القسمين 4.2.2 و 6 من هذا الدليل.

4.2.5 | تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية على عمليات نقل/تغيير الحصص المباشرة وغير المباشرة في الشركات القطرية من قبل المقيمين وغير المقيمين

تطبق ضريبة الأرباح الرأسمالية في دولة قطر فقط على عمليات النقل أو التغييرات المباشرة لحصص الشركات القطرية من قبل المساهمين المقيمين أو غير المقيمين. أما عن التغييرات غير المباشرة — مثال: أي تلك التي يحدث فيها تغيير في ملكية الشركة الأم في حين تبقى نسبة الملكية المباشرة في الشركة القطرية وسجلها التجاري دون تغيير — فلا تخضع لضريبة الأرباح الرأسمالية.

المثال السادس

شركة (أ) هي شركة مؤسسة في جزر كايمان وتمتلك نسبة 100% من شركة (ب) - وهي شركة مؤسسة في لوكسمبورغ. وتمتلك شركة (ب) بدورها نسبة 100% من الحصص في شركة (ج)، وهي شركة مؤسسة ومسجلة في دولة قطر.

الشركات (أ) و(ب) و(ج) مقيمة في جزر كايمان ولوكسمبورغ ودولة قطر على التوالي.



قام المساهمان (1) و(2) ببيع حصصهما في شركة (أ) إلى طرف ثالث.

ورغم أن الملكية المباشرة وتسجيل الشركة (ج) لم تتغير نتيجة هذه المعاملة، إلا أنه حدث تغيير غير مباشر لملكية الشركة (ج).

وبما أنه لم يحدث أي تغيير في الملكية المباشرة للشركة (ج)، فإن هذه المعاملة لا تخضع لضريبة الأرباح الرأسمالية في دولة قطر.

ومع ذلك، في حال قيام الشركة (ب) ببيع حصصها في الشركة (ج) إلى طرف آخر مما يؤدي إلى تغيير في الملكية المباشرة للشركة (ج)، فإن هذه المعاملة تخضع لضريبة الأرباح الرأسمالية في دولة قطر.

◆ | 5 | سعر ضريبة الأرباح الرأسمالية

يكون سعر الضريبة (10%) عشرة بالمائة، فيما تخضع الأرباح الرأسمالية الأرباح ناتجة عن بيع أو أي تصرف آخر في الأصول المستخدمة في أنشطة البترولية أو الصناعات البتروكيمياوية.

تخضع الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع أو التصرف في الأصول المستخدمة في أنشطة البترول والبتروكيمياويات للضريبة وفقاً للاتفاقيات المعمول بها.

◆ | 6 | الإعفاءات الضريبية المرتبطة بالأرباح الرأسمالية الناشئة عن إعادة الهيكلة الشركات

6.1 | نطاق الإعفاء الضريبي

يحدد **قرار مجلس الوزراء** القرار الوزاري [رقم (3) لسنة 2026 بشأن الميزة الضريبية المرتبطة بالأرباح الرأسمالية الناشئة عن إعادة الهيكلة للشركات بعض معاملات إعادة هيكلة الشركات التي قد تُعفى من ضريبة الأرباح الرأسمالية، على أن يتم استيفاء شروط محددة ذات صلة. وتشمل هذه المعاملات ما يلي:

- أ. **مبادلة الأصول الداخلية:** عمليات النقل/التحويل داخل المجموعة الواحدة لأغراض إعادة التنظيم التشغيلي أو الهيكلي بين الشركات المجموعة الواحدة في دولة قطر.
- ب. **المساهمات العينية:** إعادة تقييم الأصول التي تُقدّم إلى شركة مقيمة أخرى كحصة عينية مقابل الاسهام في رأس المال.
- ج. **الاندماج والتقسيم:** التصرف في الأصول في إطار عمليات الاندماج أو التقسيم.
- د. **مساهمات الشركة القابضة:** التصرف في الأصول / عمليات النقل التي تتم بهدف زيادة رأس المال شركة قابضة مقيمة في دولة قطر.
- هـ. **الإدراج في البورصة:** التصرف في الأصول التي تتم لغاية التحضير للإدراج العام في بورصة قطر.

6.2 | شروط الاستفادة من إعفاء الأرباح الرأسمالية لإعادة هيكلة الشركات

للاستفادة من الإعفاء الضريبي على الأرباح الرأسمالية، يتعين على الشركات المشاركة في عملية إعادة الهيكلة استيفاء جميع الشروط التالية:

- الإقامة:** يجب أن يكون كل من ناقل الأصول والمنقول له مقيمين في دولة قطر.
- الوضع الضريبي:** يجب أن يكون كل من ناقل الأصول و المنقول له خاضعين لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (24) لسنة 2018 واللائحة التنفيذية وتعديلاتهما.
- العلاقات ضمن المجموعة:** يجب أن يكون كل من الناقل والمنقول له أطراف ذات علاقة مرتبطين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية (IAS) لمدة لا تقل عن اثني عشر (12) شهراً قبل تاريخ النقل.
- نسبة الملكية:** يجب أن يمتلك الناقل ما لا يقل عن (75%) من حصص الملكية بشكل مباشر أو غير مباشر في المنقول له، أو أن يكون كل من الناقل والمنقول له مملوكين بشكل مباشر أو غير مباشر بنسبة لا تقل عن (75%) من قبل الشركة الأم ذاتها ضمن المجموعة. تنطبق هذه النسبة (75%) فقط على الملكية المباشرة في المستوى الأول، ولا يُشترط تحقيقها على الملكية غير المباشرة في المستويات الأدنى داخل المجموعة ذاتها.
- الغرض الاقتصادي من إعادة الهيكلة:** يجب أن تكون المعاملة لأغراض ممارسة أنشطة تجارية واقتصادية مشروعة، وألا يكون الهدف الأساسي منها هو تجنب الضريبة.
- الامتثال لمتطلبات ما بعد تنفيذ المعاملة:** يتعين على كل من الناقل والمنقول له، الامتثال للشروط والضوابط ذات الصلة بعد تنفيذ عملية إعادة الهيكلة.

⁵ وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 24، تُعتبر الأطراف ذات العلاقة أشخاصاً أو منشآت لها سيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو تأثير كبير على المنشأة المقدمة للإقرار، أو تكون جزءاً من الإدارة العليا، ويجب الإفصاح عنها عند وجود علاقات أو معاملات. كما يشمل ذلك المنشآت التي تخضع لسيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير كبير من قبل هؤلاء الأشخاص، بالإضافة إلى المنشآت التي تنتمي إلى نفس المجموعة (مثل الشركة الأم، الشركات التابعة)

6.3 | متطلبات الأمتثال بعد تنفيذ المعاملة

تُمنح المعالجة الضريبية على الأرباح الرأسمالية على معاملات إعادة الهيكلة المؤهلة شريطة استيفاء جميع الشروط التالية (حسب الحالة):

1. يجب على كل من الناقل والمنقول له البقاء مرتبطين كأطراف ذات صلة، وفقاً لما تحدده المعايير المحاسبية الدولية رقم 24 (IAS 24)، لمدة لا تقل عن سنتين بعد نقل الأصل.
 2. يجب على المنقول له الاحتفاظ بالأصل المنقول لمدة لا تقل عن سنتين من تاريخ النقل بالنسبة لحالات إعادة الهيكلة المرتبطة بمبادلة الأصول الداخلية أو المساهمات العينية.
 3. يجب أن تقدم حصص الملكية الناتجة عن المساهمات العينية بالقيمة الاسمية فقط، ولا يجب التصرف بها أو نقلها لمدة سنتين.
 4. بالنسبة إلى عمليات الاندماج، فإنه يتعين اتمام أي زيادة في رأس المال خلال فترة لا تتجاوز سنتين تالية لسنة الانتفاع بالمعالجة الضريبية. ومن الجدير بالذكر، زيادات رأس المال الناتجة عن مساهمات الأشخاص الطبيعيين المساهمين لا تخضع لمتطلب السنتين.
 5. بالنسبة إلى مساهمات الشركات القابضة، فإنه يجب إتمام عملية المساهمة في رأس مال الشركة القابضة خلال السنة نفسها.
 6. بالنسبة إلى عمليات الإدراج في البورصة، فإنه يجب إتمام عملية الإدراج في البورصة في دولة قطر قبل بنهاية السنة التالية للسنة التي تم فيها الانتفاع بالمعالجة الضريبية عن ضريبة الأرباح الرأسمالية. ويجوز تمديد هذه الفترة بقرار من الهيئة العامة للضرائب (بعد تقديم طلب رسمي) استناداً إلى قرار صادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.
- إن عدم استيفاء هذه الشروط قد يؤدي إلى خضوع الأرباح الرأسمالية للضريبة في السنة التي تمت فيها عملية إعادة الهيكلة.

المثال السابع

الشركة (أ)، هي شركة مقيمة في دولة قطر، وتمتلك نسبة 90% من حصص الملكية في الشركة (ب)، وهي أيضاً شركة مقيمة أخرى في دولة قطر تأسست في سنة عام 2020. تخضع كلتا الشركتين لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (24) لسنة 2018 واللائحة التنفيذية وتعديلاته.

في سنة 2025، قامت الشركة (أ) بنقل ملكية المستودع إلى الشركة (ب) مقابل حصص إضافية في الشركة (ب).

تطبيق الإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية:

نظراً لأن كلتا الشركتين مقيمتين في دولة قطر، وتُعد من الأطراف ذات العلاقة مرتبطين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية رقم 24 IAS، فقد تكون المعاملة مؤهلة للإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية الناتجة عن نقل الأصول داخل المجموعة الواحدة، شريطة استيفاء جميع الشروط التالية:

- تخضع كل من الشركة (أ) والشركة (ب) لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (24) لسنة 2018 واللائحة التنفيذية وتعديلاته.
- يجب أن تكون المعاملة لأغراض تجارية مشروعة، وألا يكون الهدف منها تجنب الضريبة.
- استمرارية الشركة (أ) والشركة (ب) كأطراف مرتبطين، وأن تحتفظ الشركة (ب) بالأصل المنقول لها لمدة لا تقل عن سنتين بعد النقل.

المثال الثامن

الشركة (P)، هي شركة قطرية مقيمة، وتمتلك نسبة 90% من حصص الملكية في كلٍّ من الشركة (Y) والشركة (Z)، وهما شركتان قطريتان مقيمتان أيضاً. تخطط الشركة (Z) الاندماج مع الشركة (Y) في إطار عملية إعادة الهيكلة بهدف تحسين الكفاءة التشغيلية.

تطبيق الإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية:

نظراً لأن الشركتين (Y) و (Z) مقيمتان في دولة قطر وتُعد من الأطراف ذات العلاقة مرتبطين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية رقم 24 IAS، ولأن الشركتين مملوكة بنسبة لا تقل عن (75%) من قبل الشركة (P) - الشركة الأم، فإن عملية الاندماج قد تكون مؤهلة للإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية، شريطة استيفاء جميع الشروط التالية:

قبل تنفيذ عملية الاندماج، تخضع كل من الشركة (Y) والشركة (Z) لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (24) لسنة 2018 واللائحة التنفيذية وتعديلاته.

يجب أن تكون المعاملة لأغراض تجارية مشروعة، وألا يكون الهدف منها تجنب الضريبة. يتعيّن اتمام أي زيادة في رأس المال لإتمام عملية الاندماج خلال الفترة المحددة، أي خلال سنتين تالية لسنة الانتفاع بالمعالجة الضريبية من ضريبة الأرباح الرأسمالية.

المثال التاسع

تمتلك شركة (Q) — وهي شركة مؤسسة ومقيمة في دولة قطر — نسبة 100% من حصص الملكية في الشركة (S)، وهي شركة مؤسسة ومقيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة. قامت شركة (Q) بنقل ملكية عقارٍ واقع في دولة قطر إلى الشركة (S) في إطار عملية إعادة هيكلة للمجموعة بين شركات مقيمة وشركات غير مقيمة.

تطبيق الإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية:

بما أن الشركة (S) ليست شركة مقيمة في دولة، فإن هذه المعاملة غير مؤهلة للإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية.

6.4 | إجراءات التقديم والموافقة على طلب الإعفاء الضريبي

يتعين على الشركات المؤهلة للاستفادة من الإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية تقديم طلب للهيئة العامة للضرائب والحصول على موافقتها من خلال النظام الإلكتروني " بوابة ضريبة" للاستفادة من هذا الإعفاء. يدرج طلب الإعفاء ضمن نموذج ما قبل تقديم الإقرار لضريبة الأرباح الرأسمالية (Pre-filing Capital Gain Tax Form) - يرجى الرجوع إلى القسم 9.3 أدناه لمزيد من المعلومات في هذا الصدد.

تمتلك الهيئة العامة للضرائب ثلاثين (30) يومًا للرد على طلب المكلف. وفي حال عدم صدور رد الهيئة على الطلب خلال هذه المدة المذكورة، يُعتبر الطلب مقبولاً ضمناً من قبل الهيئة العامة للضرائب. ومع ذلك، تحتفظ الهيئة العامة للضرائب بالحق في مراجعة وتقييم الطلب وسحب الإعفاء الضريبي في حال تبين لاحقاً أن الشروط المطلوبة للاستفادة من الإعفاء لم يتم استيفاؤها. وفي حال طلبت الهيئة العامة للضرائب معلومات إضافية أو توضيحات أخرى خلال فترة البت في القرار البالغة ثلاثين (30) يومًا، يُمنح المكلف مدة ثلاثين (30) يومًا من تاريخ إخطاره بطلب الهيئة للرد عليه، ولا تحتسب هذه المدة ضمن مهلة رد الهيئة على طلب الإعفاء. وقد يؤدي عدم رد المكلف خلال الفترة المحددة إلى رفض طلب الإعفاء. ويتم إيقاف فترة مراجعة الهيئة مؤقتاً أثناء انتظار رد المكلف، وتُستأنف الفترة بمجرد تقديم المكلف المعلومات المطلوبة خلال الفترة الزمنية المحددة.

6.5 | المستندات الداعمة الخاصة بإعفاء الأرباح الرأسمالية لإعادة هيكلة الشركات

يجب إرفاق المستندات التالية مع طلب الإعفاء الضريبي الخاص بمشروع إعادة الهيكلة:

- رخصة إقامة قطرية للأشخاص الطبيعيين.
- السجلات التجارية لجميع الشركات المقيمة (المعنية بمشروع إعادة الهيكلة).
- العقود التأسيسية للشركات المقيمة لإثبات الانتماء للمجموعة الواحدة (المعنية بمشروع إعادة الهيكلة).
- البيانات المالية للشركات المعنية بمشروع إعادة الهيكلة بتاريخ السنة المالية السابقة لسنة المبادلة.
- محضر الجلسة العامة للشركاء بشأن إقرار مشروع إعادة الهيكلة.
- الاتفاقيات (العقود) المتعلقة بالاندماج والتقسيم ومبادلة الأصول والإسهام في رأس المال، بحسب الأحوال (في حال إعادة الهيكلة).
- تقرير التقييم موضحاً قيمة الأصل الذي تم التصرف فيه.
- أي مستندات مؤيدة أخرى تطلبها الهيئة العامة للضرائب.

6.6 | أحكام خاصة عن مجموعات الكيانات المتعددة الجنسيات

لا تُطبّق الشروط العامة للإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية الواردة في القسمين [6.2 و6.3] أعلاه على مجموعات الكيانات المتعددة الجنسيات الخاضعة لقاعدة إدراج الدخل أو الضريبة الدنيا التكميلية المحلية في دولة قطر.

ومع ذلك، يمكن لهذه المجموعات الاستفادة من الإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية في قطر، شريطة استيفاء جميع الشروط التالية:

1. يجب أن تكون عملية نقل الأصول والالتزامات مقابل حصص في حقوق الملكية، ومن قبل المنقول له أو أحد الأطراف ذات العلاقة. وفي حالة التصفية، يجب أن يتم النقل من خلال حصة في رأس مال في الكيان المستلم أو المحول له.
2. في حال التصرف في الأصول المنقولة لاحقًا، يجب احتساب الأرباح أو الخسائر على أساس صافي القيمة الدفترية الأصلية (التاريخية) الخاصة بالنقل.
3. يجب على المنقول له الاحتفاظ بسجلات محاسبية تدعم احتساب الربح أو الخسارة استنادًا إلى صافي القيمة الدفترية الأصلية (التاريخية).

7 | التقييم لأغراض ضريبة الأرباح الرأسمالية

7.1 | المصطلحات الرئيسية الخاصة بالتقييم

أ. الأصول

- يشير مصطلح "الأصل" في هذا الدليل إلى الأصول التي تؤدي التصرف فيها إلى فرض ضريبة الأرباح الرأسمالية في قطر، بما في ذلك على سبيل المثال، لكن لا تقتصر على:
- الأصول المادية مثل أصول المستخدمة في النشاط التجاري؛
 - الأصول غير المادية مثل حقوق النشر، العلامات التجارية؛
 - الأسهم/ الحصص، السندات/الصكوك المالية والاستثمارات الأخرى؛
 - العقارات - بما في ذلك الأراضي والمباني والممتلكات العقارية؛
 - المنافع الاقتصادية المستقبلية مثل الشهرة التجارية؛
 - الأصول الأخرى المستخدمة في تحقيق الدخل الخاضع للضريبة.

ب. التصرف

يشير مصطلح "التصرف" في هذا الدليل إلى الحدث الذي تنتقل معه ملكية الأصل من الناقل إلى المنقول له، وتشمل الأمثلة التالية:

- بيع أو نقل الأصل؛
- التبرع أو التنازل عن الأصل؛
- مبادلة الأصل بأصل آخر؛
- التخلص من الأصل/شطب الأصل أو إلغاؤه
- الاسهام بالأصل في راس مال شركة أخرى

ولأغراض ضريبة الأرباح الرأسمالية، يشمل التصرف أيضًا التصرف الجزئي. على سبيل المثال، إذا قام المكلف بالتصرف بجزء من حصة في ملكية شركة مسجلة في دولة قطر، فقد يؤدي ذلك إلى التزامات ضريبية محتملة تتعلق بضريبة الأرباح الرأسمالية في دولة قطر.

7.2 القيمة العادلة

7.2.1 المقدمة

يوفر هذا الدليل نظرة عامة حول توقعات الهيئة العامة للضرائب فيما يتعلق بتحديد القيمة العادلة لأغراض احتساب ضريبة الأرباح الرأسمالية، وذلك وفقًا لما ورد في قانون الضريبة على الدخل واللائحة التنفيذية والقرارات السارية ذات الصلة. ويهدف هذا الدليل إلى توضيح مفهوم القيمة العادلة لأغراض ضريبية، بالإضافة إلى تزويد المعلومات التي تتوقع الهيئة العامة للضرائب تطبيقها لدعم عملية التقييم.

7.2.2 | تعريف القيمة العادلة لأغراض الضريبة

وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل واللائحة التنفيذية، يجب على المكلفين تحديد دخلهم الخاضع للضريبة باستخدام مبادئ المحاسبة على أساس الاستحقاق لأغراض الضريبة، وذلك بما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، مع الالتزام أيضاً بالأحكام المحددة المنصوص عليها في القانون واللائحة التنفيذية.

يُعرّف المعيار المحاسبة الدولي القيمة العادلة بأنها السعر الذي يمكن الحصول عليه مقابل بيع الأصل أو المبلغ الذي يجب دفعه لنقل الالتزام، وذلك في إطار معاملة منظمة بين أطراف السوق عند تاريخ القياس (ويشار إليه بسعر الخروج).

ولأغراض تحديد القيمة العادلة للأصل الذي يتم التصرف فيه لأغراض ضريبة الأرباح الرأسمالية، يجب على المكلف احتساب القيمة العادلة من تاريخ إبرام العقد أو التصرف في الأصول — أيهما أسبق — ويتم الإفصاح عن الأرباح الرأسمالية في السنة الضريبية التي يتم فيها التصرف في الأصل أو إبرام العقد. وفي حال حدوث تأخير في تقديم الإقرار الضريبي عن الأرباح الرأسمالية للهيئة العامة للضرائب — سواء لأسباب إدارية أو لأي أسباب أخرى — تبقى القيمة العادلة الأصلية من تاريخ التصرف في الأصول أو إبرام العقد هي القيمة المعتمدة لأغراض الضريبة. ولا يغير الفارق الزمني بين تاريخ التصرف وتاريخ التقديم من القيمة العادلة أو السنة الضريبية التي يخضع الأرباح فيها للضريبة في دولة قطر..

المثال العاشر

تملك دانا حصص ملكية في شركة خاصة مسجلة في دولة قطر، والتي تم شراؤها في عام 2020. في يونيو 2025، قامت دانا ببيع حصصها، مما نتج عنها أرباح خاضعة لضريبة الأرباح الرأسمالية في دولة قطر. لأغراض احتساب ضريبة الأرباح الرأسمالية، يتعين على دانا تحديد القيمة العادلة للحصص كما هي في يونيو 2025، وهو السنة التي حدثت فيها المعاملة الخاضعة للضريبة، والتي يتوجب عليها خلالها تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية في 2025.

7.2.3 | من يحدد القيمة العادلة

1. إدارة الشركة
2. المقيّمون أو الخبراء المعتمدين من خارج الشركة

⁶المادة رقم (6) من قانون الضريبة على الدخل و المادة (4) من اللائحة التنفيذية

⁷المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 - قياس القيمة العادلة (IFRS13)

7.2.4 | منهجيات التقييم

يشير منهج التقييم إلى الأسلوب أو الإطار المنهجي المعتمد لتحديد قيمة الأصل. ويمكن للمكلف استخدام مناهج التقييم التالية لتحديد القيمة العادلة:

• **منهج السوق:** يتم تحديد القيمة العادلة للأصل استناداً إلى بيانات السوق القابلة للملاحظة، بما في ذلك أسعار المعاملات الأخيرة، الأصول المماثلة، والعروض الحالية خلال فترة التقييم.

• **منهج التدفقات النقدية المستقبلية / المنهج القائم:** يتم تحديد القيمة العادلة للأصل عن طريق تقييم مستقبلي يقدر القيمة الحالية للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل إلى قيمتها الحالية، وذلك باعتماد معيار الإيرادات أو الأرباح.

• **منهج صافي قيمة الأصول:** تقدير قيمة حقوق الملكية في الشركة من خلال تحديد القيمة العادلة لأصولها والتزاماتها، ثم طرح إجمالي القيمة العادلة للالتزامات من إجمالي القيمة العادلة للأصول، مع مراعاة المعالجة الخاصة بحساب جاري الشركاء.

كما يمكن تحديد قيمة الأصول باستخدام منهج التكلفة، الذي يأخذ في الاعتبار تكلفة الاستبدال مطروحاً منها الاهلاك والتقادم للأصل.

7.2.5 | التوجيهات العامة لمنهجيات التقييم

تشير التوجيهات العامة لمنهجيات التقييم إلى النهج المتوقع لتحديد قيمة كل فئة من الأصول التي يتم التصرف فيها. ومن الجدير بالذكر، أن هذا لا يمثل المنهجية الوحيدة القابلة للتطبيق على كل فئة من الأصول، وإنما تُعد بمثابة توجيه يعكس التوقعات العامة للهيئة. وتتفهم الهيئة أن منهجية التقييم قد تختلف على حسب طبيعة كل نوع من الأصول والوقائع والظروف الخاصة بكل حالة، وبالتالي سيتم قبول نهج بديل للتقييم، على أن يتم تقديم الأدلة المناسبة التي تدعم هذا النهج.



التوجيهات العامة لمنهجيات التقييم

فئة/نوع الأصل

<ul style="list-style-type: none"> • منهج السوق - يُستخدم عند توافر سوق ثانوي نشط يمكن من خلاله مقارنة الأصل بأصول مماثلة تم بيعها أو تداولها. • منهج صافي قيمة الأصول - يُستخدم عندما يكون للأصل قيمة سوقية يمكن تحديدها بسهولة، ويكون جزءاً من شركة تعتمد قيمتها بشكل أساسي على الأصول المادية (أي أن قيمة الشركة تعتمد بشكل أساسي على أصولها المادية). • منهج التكلفة - يُطبّق عندما لا تتوفر بيانات في السوق قابلة للملاحظة، خصوصاً في حالة الأصول المتخصصة أو المصممة حسب الطلب. 	<p>الأصول المادية: الآلات والمعدات</p>
<ul style="list-style-type: none"> • منهج السوق - يُطبّق عندما تتوفر بيانات مبيعات مقارنة لعقارات أو أراضي مشابهة. • منهج التدفقات النقدية المستقبلية - مناسب للعقارات المولدة للدخل (مثل الأصول التجارية أو المؤجرة) باستخدام أسلوب الرسملة المباشرة أو التدفقات النقدية المخصومة. • منهج التكلفة - يمكن استخدامه للعقارات ذات الاستخدام الخاص أو عندما تكون بيانات السوق أو الدخل محدودة. 	<p>الأصول المادية: الأراضي والعقارات</p>
<ul style="list-style-type: none"> • منهج التدفقات النقدية المستقبلية - هو الأنسب عندما يُولّد الأصل منافع اقتصادية مستقبلية قابلة للقياس. 	<p>الأصول غير المادية: مثل براءة الاختراع أو العلامة التجارية أو الاسم التجاري</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عملية توزيع سعر الشراء (استناداً إلى منهج السوق أو منهج التدفقات النقدية المستقبلية) على الأصول والالتزامات القابلة للتحديد بالقيمة العادلة. ويُعترف بالفارق المتبقي كشهرة. • منهج السوق - يُستخدم لتقدير القيمة الإجمالية للشركة بناءً على مقارنات مع شركات أو صفقات مماثلة؛ فإذا كان سعر الشراء أكبر من القيمة العادلة لصافي الأصول القابلة للتحديد، فإن الفرق يعتبر شهرة. • منهج التدفقات النقدية المستقبلية - يعتمد على أسلوب خصم التدفقات النقدية أو أساليب مشابهة لتحديد قيمة الشركة؛ وأي زيادة عن القيمة العادلة لصافي الأصول تسجل كشهرة. 	<p>المنافع الاقتصادية المستقبلية - الشهرة التجارية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • منهج السوق - يعتمد على الأسعار القابلة للملاحظة في الأسواق النشطة. ويمكن إجراء تعديلات عليها إذا لزم الأمر، لأخذ في عين الاعتبار السيولة. 	<p>الأسهم/حصص الملكية أو السندات المالية أو الاستثمارات المدرجة في السوق</p>
<ul style="list-style-type: none"> • منهج السوق - يمكن استخدامه من خلال تحليل الشركات المماثلة أو الصفقات السابقة، بشرط توافر بيانات مقارنة موثوقة. • منهج التدفقات النقدية المستقبلية - يفضل استخدامه عندما تتوفر تقديرات مالية موثوقة (مثل خصم التدفقات النقدية أو رسملة الأرباح). 	<p>الأسهم/حصص الملكية أو السندات المالية أو الاستثمارات غير المدرجة (الخاصة)</p>

7.2.6 | التقرير الخاص بالتقييم

- يجب أن يتضمن تقرير التقييم المقدم إلى الهيئة العامة للضرائب، على الأقل، المعلومات التالية:
- بيانات المقيم (اسم الشركة، العنوان، بيانات التواصل).
 - الغرض و أساس التقييم.
 - نطاق العمل والافتراضات المستخدمة.
 - تفاصيل الأصول محل التقييم.
 - تاريخ التقييم.
 - تاريخ إصدار التقرير.
 - منهجيات وأساليب التقييم المستخدمة، مع توضيح أسباب اختيارها وأي افتراضات ذات صلة.
 - المعلومات المالية - تقديم البيانات المالية السابقة المتعلقة بالأصول، وتشمل:
 - تحليل المعلومات المالية السابقة وتعديلات التحديث للأعوام الثلاثة الأخيرة.
 - المطابقة والمقارنة بين نتائج المناهج المختلفة للتقييم.
 - النتيجة النهائية للتقييم.
- في حال عدم وجود المعلومات المذكورة أعلاه بشكل كافٍ في تقرير التقييم، يحق للهيئة العامة للضرائب طلب بيانات ومعلومات إضافية عن تقييم المكلف، وإعادة تقييم قيمة الأصول وفقاً لما تراه مناسباً.

7.3 | المعاملات بين الأطراف ذات العلاقة

7.3.1 | قاعدة المنافسة الكاملة

- يجب أن تتم جميع المعاملات بين الأطراف ذات العلاقة وفقاً لمبدأ المنافسة الكاملة، أي أن الشروط والأحكام المطبقة يجب أن تكون مماثلة لتلك التي تُطبق بين أطراف غير مرتبطة.
- وفي حال تبين عدم إجراء المعاملة وفقاً لمبدأ المنافسة الكاملة، يحق للهيئة العامة للضرائب تعديل قيمة المعاملة لتعكس سعر المنافسة الكاملة الذي يعتمد بين أطراف غير مرتبطة.

1.7.3.2 ملاحظات يجب أخذها في الاعتبار بشأن المعاملات بين الأطراف ذات العلاقة

عند تنفيذ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، يجب مراعاة ما يلي:

- التأكد من أن المعاملة قد تمت وفقاً لمبدأ المنافسة الكاملة.
- الاحتفاظ بالوثائق والمستندات الداعمة التي تثبت قيمة المعاملة واستجابتها لمبدأ التسعير الحر كالمبيعات المماثلة من حيث طبيعة الأصل وخصائصه الفنية، وأعتماذ سنة التصرف في الأصل، وبين اطراف مستقلة غير مترابطة.
- العلم بأن الهيئة العامة للضرائب قد تُجري تعديلاً على قيمة المعاملة لتعكس سعر المنافسة الكاملة.

◆ 8 | آلية احتساب الأرباح الرأسمالية⁸

يتم احتساب الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول المادية وغير المادية على النحو الآتي:

8.1 | الأصول غير القابلة للاستهلاك

تُحتسب ضريبة الأرباح الرأسمالية بناءً على الفرق بين قيمة المقابل المستلم عن الأصل أو سعر السوق، أيهما أعلى، وتكلفة الأصل.

المثال الحادي عشر

نوع الأصل: الأرض

في سنة 2018، قامت الشركة (Z)، وهي شركة مؤسسة ومسجلة في دولة قطر، بشراء قطعة أرض في قطر بقيمة 800,000 ريال قطري بغرض استخدامها في أعمالها التجارية المستقبلية. لا تمارس الشركة (Z) أي نشاط في قطاع الصناعات البتروكيماوية.

تم رسملة الأرض تسجيلها في الميزانية العمومية للشركة في سنة الشراء.

وفي سنة 2025، قررت الشركة (Z) بيع الأرض إلى شركة قطرية أخرى بقيمة السوق البالغة 1,200,000 ريال قطري.

بما أن الأرض تُستخدم (أو الهدف من استخدامها) في إطار النشاط التجاري لشركة (Z) في دولة قطر، فإن هذه المعاملة تخضع للضريبة في دولة قطر، وتُطبق ضريبة الأرباح الرأسمالية على الأرباح المحققة من بيع الأرض.

تم احتساب قيمة الأرباح الرأسمالية الخاضعة للضريبة على النحو الآتي:

- سعر البيع / قيمة السوق: 1,200,000 ريال قطري
- تكلفة الأصل (والأصل - الأرض - بطبيعته غير قابل للإهلاك): 800,000 ريال قطري
- الربح الرأسمالي الخاضع للضريبة: $1,200,000 - 800,000 = 400,000$ ريال قطري

8.2 | الأصول القابلة للاستهلاك

تحتسب ضريبة الأرباح الرأسمالية بناءً على الفرق بين قيمة المقابل المستلم عن الأصل أو سعر السوق، أيهما أعلى، والقيمة الدفترية الصافية. وتُحدد القيمة الدفترية الصافية من خلال الفرق بين تكلفة شراء الأصل وقيمة الإهلاك الضريبي المتراكم في نهاية السنة.

المثال الثاني عشر

نوع الأصل: أصل مادي

في مارس 2025، قررت شركة QTech Innovations، وهي شركة مسجلة وتعمل في دولة قطر، تطوير البنية التحتية لمكاتبها. وضمن هذه المبادرة، قامت الشركة ببيع مجموعة من أجهزة الإلكترونيات المستعملة التي كانت قيد الاستخدام لعدة سنوات. لا تمارس الشركة أي نشاط في قطاع الصناعات البتروكيمياوية.

تم شراء هذه الأجهزة في سنة 2021 بمبلغ 300,000 ريال قطري، وتم رسمتها في ذلك الوقت في الميزانية العمومية للشركة.

وفي أبريل 2025، باعت الشركة الأجهزة لموزع محلي بمبلغ 120,000 ريال قطري. بلغ إجمالي الإهلاك الضريبي المتراكم لتلك الأجهزة 220,000 ريال قطري.

بما أن الأجهزة كانت تُستخدم في إطار النشاط التجاري لشركة QTech Innovations داخل دولة قطر، فإن هذه المعاملة تُعد حدثًا خاضعًا للضريبة في دولة قطر، وتُطبق ضريبة الأرباح الرأسمالية على أي الأرباح المحققة من بيع الأجهزة.

يتم احتساب قيمة الأرباح الرأسمالية الخاضعة للضريبة على النحو الآتي:

- تكلفة الشراء الأصلية: 300,000 ريال قطري
- الإهلاك الضريبي المتراكم في نهاية السنة: 220,000 ريال قطري
- القيمة الدفترية الصافية للأجهزة = 300,000 - 220,000 = 80,000 ريال قطري
- قيمة البيع = 120,000 ريال قطري
- الربح الرأسمالي الخاضع للضريبة = 120,000 - 80,000 = 40,000 ريال قطري

8.3 | العقارات المملوكة لغير المقيمين

تُحتسب ضريبة الأرباح الرأسمالية بناءً على الفرق بين سعر البيع أو سعر السوق، أيهما أعلى، وتكلفة تملك العقار.

المثال الثالث عشر

الشركة (أ)، هي شركة غير مقيمة في دولة قطر، تمتلك مبنى في قطر تم شراؤه في سنة 2024 بمبلغ 4,000,000 ريال قطري بغرض الاستثمار.

في عام 2025، قامت الشركة ببيع المبنى بمبلغ 5,000,000 ريال قطري، بينما كانت قيمة السوق للمبنى وقت البيع 4,800,000 ريال قطري.

على الرغم من أن الشركة ليست مقيمة في دولة قطر ولا تزاول أنشطة تجارية فيها وليس لديها منشأة دائمة في قطر، إلا أن الأصل المتصرف فيه هو عقار يقع داخل دولة قطر، وبالتالي تخضع هذه المعاملة للضريبة في قطر، وتطبق ضريبة الأرباح الرأسمالية. ويتم احتساب ضريبة الأرباح الرأسمالية على النحو الآتي:

- تكلفة الشراء: 4,000,000 ريال قطري
- سعر البيع: 5,000,000 ريال قطري، وقيمة السوق: 4,800,000 ريال قطري
- - يُحتسب الربح الرأسمالي على أساس الأعلى من سعر البيع أو سعر السوق، أي 5,000,000 ريال قطري
- الربح الرأسمالي = 5,000,000 - 4,000,000 = 1,000,000 ريال قطري
- ضريبة الأرباح الرأسمالية بنسبة 10% = 100,000 = 1,000,000 x 10% ريال قطري

8.4 | الأسهم / حصص الملكية

تُحتسب ضريبة الأرباح الرأسمالية بناءً على الفرق بين سعر البيع أو القيمة العادلة، أيهما أعلى، وقيمة المقابل المتعلق بحصة البائع في رأس المال.

المثال الرابع عشر

نوع الأصل: أسهم في شركة غير مدرجة في دولة قطر

في سنة 2018، قام السيد (X)، وهو شخص طبيعي غير مقيم في دولة قطر، بشراء 1,000 سهم في شركة (A) ذ.م.م، وهي شركة غير مدرجة ومسجلة في دولة قطر، بسعر 200 ريال قطري للسهم الواحد، بإجمالي قيمة 200,000 ريال قطري. وتعمل الشركة (A) في مجال خدمات المقاولات والهندسة.

في أبريل 2025، أبرم السيد (X) اتفاقية لبيع أسهمه البالغ عددها 1,000 سهم في شركة (A) إلى مستثمر آخر أجنبي مقيم في قطر بسعر 350 ريالاً قطرياً للسهم الواحد.

بناءً على ذلك، يتم احتساب ضريبة الأرباح الرأسمالية على النحو الآتي:

تكلفة الشراء / المقابل في رأس المال: 1,000 سهم × 200 ريال قطري = 200,000 ريال قطري

حصيلة البيع: 1,000 سهم × 350 ريال قطري = 350,000 ريال قطري

الربح الرأسمالي = 350,000 - 200,000 = 150,000 ريال قطري

ضريبة الأرباح الرأسمالية بنسبة 10% = 10% × 150,000 = 15,000 ريال قطري

◆ 9 | الإقرارات والالتزامات الإدارية الأخرى

9.1 | الإقرار عن الأرباح الرأسمالية

- يتم الإفصاح عن الأرباح الرأسمالية إلى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الطريقتين التاليتين:
- ضمن الإقرار السنوي للضريبة على الدخل الخاص بالمكلف المقيم والخاضع لضريبة الدخل.
 - في بعض الحالات، من خلال إقرار مستقل عن ضريبة الأرباح الرأسمالية.

9.2 | تقديم إقرار ضريبي مستقل عن الأرباح الرأسمالية إلى الهيئة العامة للضرائب

يجب على المكلف تقديم إقرار مستقل بضريبة الأرباح الرأسمالية (أي بشكل منفصل عن الإقرار السنوي للضريبة على الدخل) إلى الهيئة العامة للضرائب عن الأرباح الناشئة عن التصرف في الأصول، وذلك في الحالات التي تكون فيها تلك الأصول غير مدرجة ضمن الميزانية العمومية للشخص الطبيعي، أو مملوكة من كيانات غير مقيمة و ليس لها منشأة دائمة داخل الدولة.

أما الأرباح الرأسمالية الناتجة عن الأصول المدرجة في الميزانية العمومية (الشركات المقيمة أو منشآت دائمة للشركات غير المقيمة أو أشخاص طبيعيين نظراً للمارستهم نشاط خاضع للضريبة، يتم الإفصاح عنها ضمن الإقرار السنوي للضريبة على الدخل، ولا يتطلب تقديم إقرار مستقل.

9.3 | نموذج ما قبل تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية

9.3.1 | متطلبات نموذج ما قبل تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية

يتعين على المكلف الذي يطلب منه تقديم إقرار مستقل لضريبة الأرباح الرأسمالية، أن يقوم أولاً باستكمال نموذج ما قبل تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية قبل تقديم الإقرار الرسمي عبر نظام ضريبة. يهدف هذا الإجراء إلى ضمان تزويد الهيئة العامة للضرائب بمعلومات التقييم الخاصة بالأصول التي تم التصرف فيها قبل استكمال الإقرار الضريبي، كما تساعد الهيئة في مراجعة منهجية التقييم وتحديد امكانية الاستفادة من المعالجة الضريبية.



ولا يعتبر النموذج المسبق إقراراً منفصلاً عن إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية، بل هو إجراء تمهيدي يمكن المكلف من تقديم المستندات والمعلومات المطلوبة الخاصة بضريبة الأرباح الرأسمالية إلى الهيئة العامة للضرائب.

يقسم النموذج المسبق الى ثلاث فئات رئيسية، وذلك بناءً على ما إذا كانت عملية التصرف خاضعة للضريبة أو مؤهلة للإعفاء الضريبي، كما يلي:

1. الفئة (أ) - الإعفاء المباشر: ويهم الأشخاص الطبيعيين القطريين المقيمين في الدولة وفقاً لحكام البند/12 من المادة (4) من قانون الضريبة على الدخل رقم (24) لسنة 2018:

أ. يصرح المكلف في النموذج المسبق بأن عملية التصرف معفاة من ضريبة الأرباح الرأسمالية.

ب. يقوم نظام ضريبة بالسماح مباشرةً للمكلف بالانتقال إلى تقديم الإقرار الخاص بضريبة الأرباح الرأسمالية. بعد استكمال المعلومات المطلوبة في النموذج، يُطلب من المكلف استكمال إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية

2. الفئة (ب) - طلب الإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية: وتهم حالات الإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية المنصوص عليها بالمادة (4) من قانون الضريبة على الدخل رقم (24) لسنة 2018 والحالات المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2026 بشأن الميزة الضريبية المرتبطة بالميزة الضريبية الناشئة عن إعادة هيكلة الشركات:

أ. يقدم المكلف طلب الإعفاء الضريبي من خلال استكمال نموذج الإقرار المسبق.

ب. بعد موافقة الهيئة العامة للضرائب على طلب الإعفاء، يُطلب من المكلف تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية وفقاً لحالة الإعفاء.

وإذا تم رفض طلب الإعفاء، يُطلب من المكلف استكمال البيانات الخاصة بالمعاملات غير المعفاة ضمن النموذج ما قبل تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية.

3. الفئة (ج) - المعاملات غير المعفية من ضريبة الأرباح الرأسمالية

أ. يجب على المكلف تقديم تفاصيل التقييم ومعلومات الأصول والتكلفة.

ب. بعد استكمال المعلومات المطلوبة في النموذج ، يُطلب من المكلف استكمال إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية.

9.4 تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية والالتزامات المتعلقة بالسداد

يجب على البائع تقديم الإقرار الضريبي المستقل الخاص بالأرباح الرأسمالية وسداد الضريبة المستحقة ذات الصلة خلال 30 يومًا من تاريخ إبرام العقد أو تاريخ التصرف في الأصول، أيهما أسبق.

ولا يُعتبر الإقرار مقدمًا ما لم يتم سداد الضريبة المستحقة وتسويتها عبر نظام ضريبة. ولأغراض تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية، يجب على الأشخاص الطبيعيين و المعنويين غير المسجلين لدى الهيئة العامة للضرائب التسجيل أولًا في نظام ضريبة قبل تقديم إقراراتهم وسداد أي التزامات ضريبية ذات صلة.

أما بالنسبة للبائع المسجل مسبقًا لدى الهيئة العامة للضرائب، فعليه استكمال عملية تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية وسداد الالتزامات المتعلقة بها عبر نظام ضريبة الخاص به..

9.5 تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية - للمكلفين والمعاملات المعفية من الضريبة

على الرغم من أن الإعفاء الضريبي يُسقط الالتزام بسداد ضريبة الأرباح الرأسمالية، إلا أنه لا يُسقط الالتزام بتقديم الإقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية إلى الهيئة العامة للضرائب (وذلك في الحالات المذكورة في القسم 9.2). وعليه، يجب على الأشخاص الطبيعيين القطريين والشركات المملوكة لقطريين مقيمين في الدولة و المعفاة من الضريبة، التسجيل وتقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية في نظام ضريبة عند التصرف في تلك الأصول. وبالمثل، يجب تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية عند التصرف في أي أصل معفى من الضريبة.

ويُقَدَّم هذا الإقرار لأغراض الإفصاح فقط، ولا يترتب عليه أي التزام بسداد الضريبة.

⁹المادة (29) من اللائحة التنفيذية

9.6 | المسؤولية المشتركة

يتحمل البائع المسؤولية الأساسية عن الامتثال لمتطلبات والتزامات ضريبة الأرباح الرأسمالية (بما في ذلك تقديم النماذج المطلوبة وسداد الضريبة المستحقة).

ومع ذلك، ووفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل، فإن الناقل والمنقول له والشركاء في شركات الأشخاص مسؤولين بالتضامن عن سداد الضرائب وجزاءات المالية المستحقة للهيئة.

9.7 | المستندات الداعمة لإقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية

يجب إرفاق المستندات التالية عند التقديم للهيئة وخاصة في الحالات الخاضعة للضريبة:

- السجل التجاري للكيان المستهدف.
- اتفاقية (عقد) البيع والشراء.
- عقد التأسيس للكيان المستهدف.
- محاضر الجلسات العامة.
- البيانات المالية للكيان المستهدف للسنة الحالية والثلاث سنوات السابقة للتصرف.
- تقرير التقييم موضعاً قيمة الأصل الذي تم التصرف فيه.
- أي مستندات مؤيدة أخرى تطلبها الهيئة العامة للضرائب.

ملاحظة: بالنسبة إلى المستندات الخاصة بطلبات الإعفاء الخاصة المتعلقة بالمعالجة الضريبية لمشروع إعادة الهيكلة ضمن المجموعة الواحدة، ويرجى الرجوع إلى القسم 6.5 للإطلاع على التفاصيل.

9.8 | التأخير في تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية أو سداد الضريبة المستحقة

بالنسبة للحالات الخاضعة لضريبة الأرباح الرأسمالية: وفي حال عدم تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية خلال المهلة المحددة قانونياً، سيتم فرض جزاء مالي مقداره 500 ريال قطري عن كل يوم تأخير في التقديم، وبعد أقصى 180,000 ريال قطري.

وفي حال عدم سداد الضريبة المستحقة خلال المهلة المحددة قانونياً، سيتم فرض جزاء مالي مقداره 2% من مبلغ الضريبة المستحقة عن كل شهر تأخير في السداد، بما لا يتجاوز (أو بحد أقصى 100% من) مبلغ الضريبة المستحقة.

بالنسبة لحالات الإعفاء: لا تحتسب اجال تقديم ومعالجة نموذج ما قبل تقديم الإقرار عند احتساب اجل 30 يوما الموالية لتاريخ التصرف والمستوجبة لتقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية.

9.9 | شهادة عدم الممانعة (NOC)

تطلب شهادة عدم الممانعة بشكل عام عند نقل أو بيع الأسهم في شركة مسجلة في دولة قطر (أي في حال تغيير حصص الملكية)، بعد قيام البائع بتقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية عبر نظام ضريبة، وذلك لاستكمال عملية نقل الملكية لدى وزارة العدل ووزارة التجارة والصناعة في دولة قطر.

وبناءً على ذلك، يجب تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية وسداد أي ضريبة مستحقة للهيئة العامة للضرائب قبل التقدم بطلب الحصول على شهادة عدم الممانعة.

يتم تقديم طلب شهادة عدم الممانعة من قبل الكيان المستهدف المسجل في دولة قطر - أي الشركة التي يتم نقل أو التصرف في حصص ملكيتها.

سيتم تحديد كل من البائع (باستخدام رقم مرجع تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية) والمشتري في طلب شهادة عدم الممانعة،

وسيتلقى كل من البائع والمشتري إشعاراً في حساباتهم على نظام ضريبة بشأن هذا التقديم. وفي حال عدم تسجيل أحد الطرفين (البائع أو المشتري/الناقل أو المنقول له) في نظام ضريبة، يجب عليه التسجيل في النظام ليتمكن من استلام وقبول الطلب.

ستقوم الهيئة العامة للضرائب بفحص طلب شهادة عدم الممانعة وإقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية، وبناءً على نتائج الفحص، تصدر الهيئة قرارها بالموافقة أو الرفض على الطلب. وعند الموافقة، تكون شهادة عدم الممانعة متاحة على نظام ضريبة.

ملاحظة: حتى في الحالات التي يكون فيها الكيان المستهدف معفي من الضريبة، تبقى شهادة عدم الممانعة مطلوبة لأغراض إدارية، كإتمام إجراءات تغيير الملكية في نظام ضريبة ولتحديث بيانات المساهمين رسمياً لدى وزارة العدل ووزارة التجارة والصناعة.

◆ 10 | الإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية بموجب اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي

في ظل اعتماد الهيئة العامة للضرائب آلية "الدفع ثم الاسترداد" لتطبيق إعفاء اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، يجب على أي شخص طبيعي أو معنوي غير مقيم، يقوم بتنفيذ أي معاملة نشأة من خلالها ضريبة أرباح رأسمالية في دولة قطر، وكان مؤهلاً للإعفاء بموجب اتفاقية تجنب ازدواج ضريبي سارية، أن يقدم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية و يسدد كامل الالتزام الضريبي المتعلقة بها في الموعد المحدد، حتى وإن كان يستوفي شروط الإعفاء بموجب الاتفاقية.

وعليه، يجب على الشخص غير المقيم التسجيل في نظام ضريبة (إن لم يكن مسجلاً)، وذلك لتقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية وتقديم طلب استرداد مستقل إلى الهيئة العامة للضرائب.

◆ 11 | معلومات الاتصال

11.1 | المساعدة والتواصل مع الهيئة العامة للضرائب

للمزيد من المعلومات أو للاستفسارات المتعلقة بضريبة الأرباح الرأسمالية، يمكنكم التواصل مع الهيئة العامة للضرائب من خلال القنوات التالية:

- مركز الاتصال المخصص للهيئة العامة للضرائب: من داخل دولة قطر، يرجى الاتصال على الرقم **16565**، ومن خارج دولة قطر على الرقم **+974 4406 9941**
- كما يمكنكم التواصل عبر البريد الإلكتروني: **info@gta.gov.qa** أو **Support@dhareeba.qa**.

◆ 12 | الملحق (أ)

12.1 | الاختصارات

المصطلح	التعريف
الهيئة العامة للضرائب (GTA)	الهيئة العامة للضرائب
ضريبة الأرباح الرأسمالية (CGT)	الضريبة على الأرباح الرأسمالية
شهادة عدم الممانعة (NOC)	شهادة عدم الممانعة
قانون الضريبة على الدخل	قانون الضريبة على الدخل القطري رقم (24) لسنة 2018 والمعدل بالقانون رقم (11) لسنة 2022
اللائحة التنفيذية	اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل رقم (24) لسنة 2018 والمعدلة بقرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2023

امسح الرمز



للاطلاع على آخر تحديث لهذا المستند
وجميع المستندات المنشورة.

أو عبر زيارة منصة "ضريبة"



www.dhareeba.gov.qa